

# تحليل الأداء الكلي لمؤشرات ميزانية المملكة للعام المالي 2021م

قطاع الشؤون الاقتصادية  
مركز المعلومات والدراسات  
ديسمبر 2020م

## إخلاء مسؤولية

أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

## إخلاء مسؤولية

أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

## المحتويات

- 1..... مقدمة
- 2..... القسم الأول : الآفاق المستقبلية لميزانية المملكة للعام 2021م.....
- 5..... القسم الثاني : التطورات الاقتصادية.....
- 7..... القسم الثالث : النتائج الفعلية للسنة المالية 1441/1442 هـ (2020م).....
- 9..... **اخلاء مسؤولية**  
القسم الرابع : ميزانية السنة المالية القادمة 1442/1443 هـ (2021م).....  
أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة خاتمة شرعية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن،
- 14..... وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

## مقدمة

بمناسبة صدور الميزانية العامة للمملكة للعام المالي 1443/1442 هـ

يسرنا إيضاح النتائج الفعلية للسنة المالية للعام 1442/1441 هـ (2020 م) واستعراض

أهم الملامح الرئيسية للميزانية العامة للمملكة للعام المالي الجديد 1443/1442 هـ،

(2021 م) وتطورات الاقتصاد الوطني.

### إخلاء مسؤولية

أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

## القسم الأول

### الافاق المستقبلية لميزانية المملكة للعام 2021م

- حملت الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية للسنة المالية 1443/1442هـ في طياتها إشارات عديدة عن مدى إهتمام القيادة الرشيدة بتحقيق أهداف وطموحات رؤية المملكة 2030، وتعزيز النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي في ظل تحدي انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID-19) الذي يعاني الاقتصاد العالمي من تداعياته، مع مواصلة تنفيذ خطط التحول الوطني، وتنوع مصادر الدخل وبناء الإحتياطيات، واستقطاب الاستثمارات الخارجية، وتوسيع وتطوير مشاريع البنية التحتية للاقتصاد السعودي، وتنمية وتطوير العنصر البشري، وإعطاء الأولوية للخدمات التي تمس المواطن السعودي بشكل مباشر.
- وبالقراءة التحليلية لميزانية المملكة للعام الجديد، فيما يلي أبرز الدلالات والإشارات التي تم استخلاصها من مؤشرات ميزانية المملكة للسنة المالية 1443/1442هـ:

#### (1) صلابة ومتانة الاقتصاد الوطني أمام الصدمات الخارجية في إطار جائحة (COVID-19)

- تمتع المملكة بمركز مالي قوي، نظراً إلى حجم احتياطياتها الكبير مع وجود ديون حكومية منخفضة نسبياً، مما مكّنها من مواجهة تداعيات الجائحة على الرغم من أثارها المالية والاقتصادية الكبيرة، وقد أكدت وكالات التصنيف الائتماني على قوة ومتانة الاقتصاد السعودي وقدرته على مواجهة الأزمات التي يشهدها العالم حالياً. ولمواجهة التحديات القائمة، فمن أولويات حكومة المملكة الاستمرار في تنفيذ الإجراءات الاحترازية الكفيلة بحماية صحة المواطنين والمقيمين مع تقديم الدعم المالي والاقتصادي، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق وإتباع تدابير مالية ونقدية لإحتواء المخاطر المالية.
- لقد ساهمت الإجراءات الحكومية الفعالة التي قامت بها المملكة لتعزيز الشفافية والخطوات الداعمة لتنوع الاقتصاد ممثلة بجهود صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطنية في دعم البيئة الاستثمارية، ومن المتوقع أن تعزز تلك الإجراءات آفاق النمو الاقتصادي على المدى المتوسط، فضلاً عن دعم التعافي السريع خلال عام 2021م.

او تعهدات او ضمانات من اي نوع كان، سواء بسجل صريح او ضمني، فيما يتعلق بالتمام او الجمال او الدقة

#### (2) الاستمرار في تنوع وتنمية الإيرادات غير النفطية لضمان استدامة الإيرادات العامة

يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرفية مسؤولة في اي حال من الاحوال عن اي إجراء او

- تحرص المملكة على الاستمرار في تنوع وتنمية الإيرادات غير النفطية لضمان استدامة واستقرار الإيرادات كمصدر منظم لموارد الدولة، وذلك من خلال مواصلة تطبيق المبادرات بما يسمح بتوفير موارد تساهم في تنفيذ خطط التحول الاقتصادي وتمويل النفقات ذات البعد الاجتماعي وتقليل حدة التأثير من التقلبات في أسواق النفط، وشملت هذه المبادرات رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15% اعتباراً من شهر يوليو من عام 2020م وكذلك الزيادة في الرسوم الجمركية لعدد من السلع التي بدأ تطبيقها في يونيو من عام 2020م، ثم أعقب ذلك إعفاء التوريدات العقارية من ضريبة القيمة المضافة واستبدالها بضريبة التصرفات العقارية بنسبة 5% من قيمة العقار الذي يراد بيعه أو نقل حيازته بدءاً من شهر أكتوبر من عام 2020م، كذلك استمرار تطبيق المقابل المالي على الوافدين وفق ما سبق الإعلان عنه.

## (3): تعزيز كفاءة الإنفاق العام وتحقيق الانضباط المالي في ظل مواجهة أزمة (COVID-19)

- في ضوء ما شهدته العام المالي 2020 م من أوضاع اقتصادية استثنائية ناتجة عن جائحة (COVID-19) أولت المملكة الأهمية الكبرى لتعزيز كفاءة الإنفاق وتوجيهه لدعم المجالات الأكثر تأثراً وإلحاحاً لمواجهة الأزمة، وبما يحقق الانضباط المالي آخذاً بعين الاعتبار عدم تفاقم النفقات خاصة في ظل ما شهدته المرحلة من انخفاض في الإيرادات النفطية.
- تمت مراجعة بعض النفقات الرأسمالية في عام 2020 م في ظل ما شهدته المرحلة من أزمة عالمية غير مسبوقة ومن جهود لتعزيز كفاءة الإنفاق وتوجيهه لدعم القطاعات الأكثر تأثراً من تبعاتها المالية والاقتصادية، حيث تشير التوقعات إلى تراجع الصرف على النفقات الرأسمالية بمعدل 19.1% مقارنة بعام 2019 م، كنتيجة لخفض اعتمادات بعض مبادرات برامج تحقيق الرؤية والمشاريع الكبرى، وإلغاء أو تأجيل أو تمديد المدة الزمنية لبعض المبادرات والمشاريع الرأسمالية.
- من المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات لعام 2020 م نحو 1,068 مليار ريال بارتفاع نسبته 0.8% عن المنصرف الفعلي في عام 2019 م و 4.7% عن المقدر في الميزانية، وتجدر الإشارة إلى أن الاعتمادات الإضافية على الميزانية المعتمدة منذ بداية العام قد بلغت نحو 159 مليار ريال شملت على زيادة الاعتمادات لقطاع الصحة لدعم القدرة الوقائية والعلاجية للخدمات الصحية بالإضافة إلى تعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص، وقد قابلت هذه الزيادة وفر في بعض بنود النفقات بنحو 111 مليار ريال، مثل إلغاء أو تمديد أو تأجيل لبعض بنود النفقات التشغيلية والرأسمالية لعدد من الجهات الحكومية إضافة إلى إيقاف بعض الإجراءات الاستثنائية التي تم إقرارها لخدمة ظروف اقتصادية سابقة مثل بدل غلاء المعيشة وذلك بدءاً من شهر يونيو لعام 2020 م.

## (4): استحوذ قطاعي التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية على 36.5% من إجمالي مخصصات الإنفاق العام في ميزانية عام 2021 م

يكون بسبب عامل على مسووبيت، ونسب حوون عرته السرتيه مسوويه تي اي حان من الاحوال عن اي إجراء او

- تولي الحكومة أهمية كبرى للتنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي وما يتطلبه ذلك من برمجة أولويات الإنفاق لتوجيهه للخدمات الأساسية تحسباً لجودة الحياة ورفعاً لمستوى المعيشة، من الجدير بالذكر أن مخصص قطاع التعليم ضمن بنود الإنفاق العام قد جاء في المركز الأول بين القطاعات المختلفة بنسبة 18.8% من إجمالي مخصصات الإنفاق في ميزانية الدولة لعام 2021 م وذلك بقيمة 186 مليار ريال، كما جاء قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية في المركز الثاني حيث بلغ نصيبه 175 مليار ريال بما يمثل 17.7% من إجمالي مخصصات الإنفاق في ميزانية الدولة لعام 2021 م.

## (5): مواصلة تحقيق التوازن بين أهداف النمو الاقتصادي والاستدامة المالية في ميزانية عام 2021م

- في ظل الظروف الاستثنائية وحالة عدم اليقين المصاحبة للجائحة تحرص السياسة المالية على مراجعة أولويات الإنفاق على المدى المتوسط، ومن خلال ميزانية عام 2021م وعلى المدى المتوسط يتم العمل على تحقيق التوازن بين أهداف النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية وتنمية الإيرادات غير النفطية والاستمرار في العمل على رفع كفاءة الإنفاق، وزيادة مستوى مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد.
- سيتم التركيز في عام 2021م على استمرار تطبيق المبادرات التي بدأ تنفيذها خلال السنوات الماضية مثل المقابل المالي على الوافدين وفق الزيادة الأخيرة التي تمت في عام 2020م بحسب البرنامج المعلن، ورفع نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى 15%، بالإضافة إلى مواصلة تطبيق التصحيح التدريجي لأسعار الطاقة حتى الوصول إلى الأسعار المرجعية. من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات في عام 2021م حوالي 849 مليار ريال بارتفاع نسبته 10.3% عن المتوقع تحقيقه في عام 2020م. ومن المتوقع أن يستمر نمو إجمالي الإيرادات حتى يصل إلى 928 مليار ريال في عام 2023م.

## (6): الاستمرار في الإنفاق على منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية والمشاريع التنموية تحت مظلة رؤية المملكة 2030

- تم إعداد الميزانية للعام المالي 2021م وكذلك التقديرات على المدى المتوسط في ضوء سياسات المالية العامة التي تنتهجها المملكة في الاستمرار في الإنفاق على منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية والمشاريع التنموية تحت مظلة رؤية 2030، مع المحافظة على أسقف النفقات المعلنة سابقاً في ميزانية عام 2020م.
- يتم توجيه الإنفاق نحو القطاعات الواعدة التي توفر فرص وظيفية للشباب السعودي، مع السعي لمنح القطاع الخاص الفرصة للاستثمار في مشاريع البنى التحتية، وذلك من خلال الإنفاق على مشاريع وبرامج تسهم في الارتقاء بمستوى الخدمات الأساسية للمواطنين والمستفيدين.
- في إطار الحرص على الاستقرار المالي والاقتصادي، سيتم التركيز على أولويات الإنفاق مع ضمان مرونة كافية في التعامل مع التغيرات المالية الطارئة خلال عام 2021م في حال حدوثها استمراراً للجهود المبذولة في مواجهة الأزمة لعام 2020م، كما سيتم إتاحة مزيد من الفرص أمام القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع البنية التحتية مع مواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية لتسهيل ممارسة الأعمال وتنمية دور القطاع الخاص.
- استمرار الجهود خلال عام 2021م وعلى المدى المتوسط لرفع كفاءة الإنفاق، وتطوير فاعلية الإنفاق الاجتماعي، ورفع درجة الانضباط والتخطيط المالي، لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي المستدام ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030.

## القسم الثاني

## التطورات الاقتصادية

## 1. الاقتصاد العالمي:

معدل نمو الاقتصاد العالمي،  
خلال عامي (2020-2021م)  
(%)

معدل النمو	2020م	2021م
الاقتصاد العالمي	4.4-	5.2
الدول المتقدمة	5.8-	3.9
الأسواق الصاعدة والدول النامية	3.3-	6
الولايات المتحدة الأمريكية	4.3-	3.1
الصين	1.9	8.2
اليابان	5.3-	2.3
منطقة اليورو	8.3-	5.2

يعد تباطؤ معدل النمو في الاقتصاد العالمي وتوقعات حدوث ركود من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، يتوقع صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر من العام الحالي انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة 4.4% لعام 2020م، ويرى التقرير أن هذه الأزمة الاقتصادية تعد الأسوأ منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي. في حين توقع الصندوق أن يعود نمو الاقتصاد العالمي إلى المستويات الإيجابية خلال عام 2021م بتقديرات تبلغ 5.2% نتيجة تعافي اقتصادات

الدول. أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات

للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية. يعد هذا التقرير توطئة من غرفة

الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، الصناعي عالمياً خلال النصف الأول من العام الحالي، مما التراجع نتيجة للجهود المبذولة من دول الأوبك والمنتجين ونسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات

أكدته مؤشر مديري المشتريات الذي سجل انخفاضاً جاداً في خارج أوبك (أوبك+) لدعم استقرار أسعار النفط تزامناً أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة

الكثير من الدول في العالم المتقدمة التي لم تتأثر من الأزمة، ويهدف من أي أجمع تراخي الخطى العالمية من النفط في تقرير الجائحة.

عام 2020م إلى كل دول العالم. يتناول تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو

قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تشير تقارير منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) إلى تراجع

تسلسلاً باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

متوسط إنتاج المملكة من النفط للفترة من يناير حتى أكتوبر من عام 2020م إلى 9.3 مليون برميل يومياً، بتراجع

مقداره 577 ألف برميل يومياً. ونسبته 5.7% مقارنة بنفس

الفترة من العام السابق، ويأتي ذلك

نظراً لحالة عدم اليقين في ظل موجة انتشار فيروس كورونا المستجد.

المستجد.



## 2. الاقتصاد المحلي :

والتخزين والاتصالات وكذلك نشاط الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بنسبة 6.1% و 4.5% على التوالي نتيجة الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها خلال تلك الفترة مثل فرض حظر التجول الجزئي والكلية وإغلاق الطيران المحلي والدولي وتعليق الدخول إلى المملكة لغرض العمرة أو الزيارات للمسجد النبوي مؤقتاً. من الجدير بالذكر أن ذلك قد أثر على معدلات نمو الاستهلاك الخاص الحقيقي خلال النصف الأول من عام 2020م حيث سجل تراجعاً بلغ 8% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك منذ بداية العام حتى شهر أكتوبر نمواً بنسبة 3% مقارنة بتراجع بنسبة 2.4% في المتوسط لنفس الفترة من العام الماضي. وقد جاءت الزيادة بشكل كبير في قسم الأغذية والمشروبات بنسبة 8.2% مقارنة بنسبة 2% خلال الفترة المماثلة من عام 2019م، في الوقت نفسه تباطأ معدل التراجع في قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة

أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية لإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد والحفاظ على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين. للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتشير البيانات إلى أن التراجع الأكبر كان في نشاط وتسيغ غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات الصناعات التحويلية الأخرى بنسبة 6.6% خلال النصف أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة الأول من عام 2020م متأثراً بتراجع الطلب العالمي على أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتداح حقوق المحللين للمعلومات الخاطئة في التقارير عجزاً يقدر البتروكيماويات وتراجع النشاط الصناعي حول العالم وهو يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي وقت مضى عن الأخطاء التي سببها من الناتج المحلي ما تظهره بيانات مؤشر الإنتاج الصناعي في المملكة الذي قرار يتخذ بناءً على التقرير ويحق لتغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه

سجل تراجعاً بمتوسط 8.5% منذ بداية العام حتى شهر أكتوبر، وذلك نتيجة لانخفاض صافي قيمة ميزان السلع والخدمات بنهاية النصف الأول من عام 2020م. بنحو 92% على أساس سنوي.

■ حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تراجعاً بنسبة 4%، نتيجة للتراجع الذي شهده الناتج النفطي الحقيقي بمعدل 4.9% بسبب خفض إنتاج النفط بشكل كبير في الربع الثاني من عام 2020م في إطار الالتزام باتفاقية (أوبك+)، كما تراجع الناتج غير النفطي الحقيقي خلال النصف الأول من عام 2020م بنسبة 3.3% جراء تطورات أزمة «كوفيد-19» محلياً وعالمياً والتي أثرت بشكل واضح على أداء الاقتصاد المحلي ولكن بحدّة أقل من المتوقع.

■ وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية، فقد أظهرت بيانات النصف الأول من عام 2020م انكماشاً في غالبية الأنشطة غير النفطية، مما أثر بشكل سلبي على نمو القطاع الخاص غير النفطي الذي تراجع بنسبة 4.3%. وهذا الانكماش كان متوقعاً نظراً لتأثيره مع فترة إغلاق الأنشطة في ضوء

أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية لإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد والحفاظ على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين. للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتشير البيانات إلى أن التراجع الأكبر كان في نشاط وتسيغ غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات الصناعات التحويلية الأخرى بنسبة 6.6% خلال النصف أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة الأول من عام 2020م متأثراً بتراجع الطلب العالمي على أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتداح حقوق المحللين للمعلومات الخاطئة في التقارير عجزاً يقدر البتروكيماويات وتراجع النشاط الصناعي حول العالم وهو يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي وقت مضى عن الأخطاء التي سببها من الناتج المحلي ما تظهره بيانات مؤشر الإنتاج الصناعي في المملكة الذي قرار يتخذ بناءً على التقرير ويحق لتغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه

سجل تراجعاً بمتوسط 8.5% منذ بداية العام حتى شهر أكتوبر، وذلك نتيجة لانخفاض صافي قيمة ميزان السلع والخدمات بنهاية النصف الأول من عام 2020م. بنحو 92% على أساس سنوي.

يوليو على أساس سنوي نتيجة لتراجع الإنتاج المحلي. في حين تراجع كلاً من نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ونشاط التشييد والبناء بحوالي 6.7% و 1.3% على التوالي ونشاط النقل

## القسم الثالث

## النتائج الفعلية للسنة المالية 1441/1442 هـ (2020م)

ميزانية العام المالي الحالي  
1442/1441 هـ (2020م)

التوقعات	الميزانية	البيان (مليار ريال)
770	833	الإيرادات
1,068	1,020	المصروفات
298-	187-	الفائض / العجز

المصدر: وزارة المالية

## 1. الإيرادات العامة:

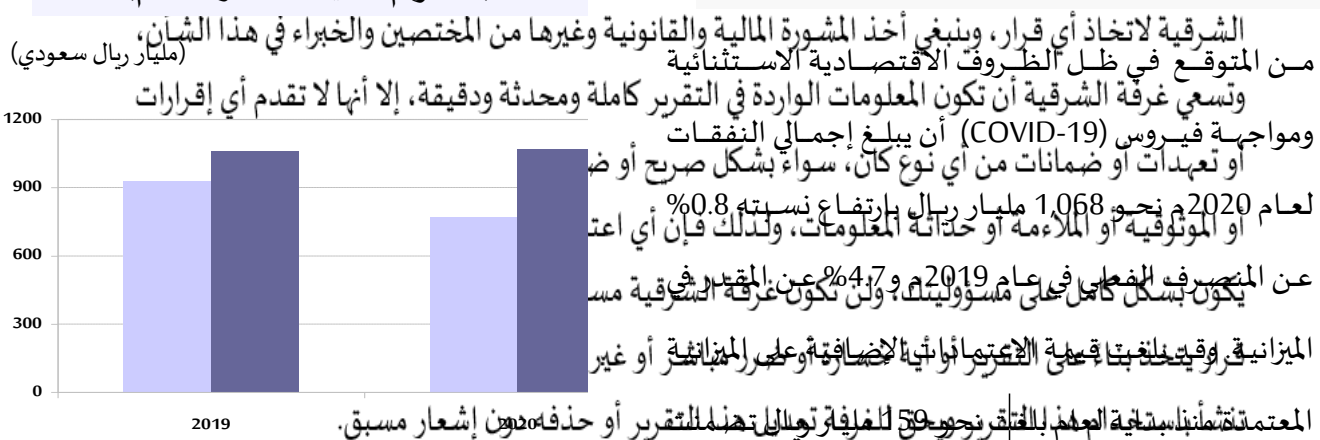
في ظل تراجع الإيرادات الحكومية نتيجة تراجع حجم النشاط الاقتصادي بسبب أزمة الجائحة، فقد عملت المملكة على الاستمرار في تنويع وتنمية الإيرادات غير النفطية لضمان استدامة واستقرار الإيرادات كمصدر منظم لموارد الدولة، وذلك من خلال المبادرات التي تساهم في توفير موارد لتنفيذ خطط التحول الاقتصادي وتمويل النفقات ذات البعد الاجتماعي وتقليل حدة التأثير من التقلبات في أسواق النفط. من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات في عام 2020م حوالي 770 مليار ريال وذلك إخلاءً لمسئولية

بانخفاض نسبه 16.9% مقارنة بعام 2019م ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال، الباحثين، طبقاً أعد هذا التقرير من عرفة الشرقية للإتاخة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال، الباحثين، طبقاً

الإيرادات والنفقات الفعلية  
(للعوام المالية 2019 و2020م)

جهات الدو

## 2. النفقات العامة:



■ إجمالي الإيرادات

■ إجمالي النفقات

المصدر: وزارة المالية

الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، من المتوقع في ظل الظروف الاقتصادية الاستثنائية وتوسع غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات ومواجهة فيروس (COVID-19) أن يبلغ إجمالي النفقات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني لعام 2020م نحو 1,068 مليار ريال بارتفاع نسبه 0.8% عن المونوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتد عن المصروفات الفعلية في عام 2019م و4.7% عن المقدر في مسكون بشكل كامل على مستوى المملكة، ولن تكون غرفة الشرقية مسالميزانية وقيد نفقات عملي الاعتراف بأولها الإضافية وعلم الميزانية أو غير المعتمدة، ثم نبدأ باستخانة العظم، بالتقرير في 2019م، لتوفير المعلومات التي تمهيداً للتقرير أو حذفها دون إشعار مسبق.

زيادة الاعتمادات لقطاع الصحة لدعم القدرة الوقائية والعلاجية للخدمات الصحية بالإضافة إلى تعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص.

### 3. الدين العام:

تقوم سياسة التمويل التي تتبعها وزارة المالية على تنوع مصادر التمويل ما بين خيارات إصدارات الدين والسحب من الاحتياطيات الحكومية وذلك لتمويل عجز الميزانية والاحتياجات التمويلية الأخرى خلال العام. حيث أنه من المتوقع أن يتم إصدار دين في عام 2020 م بحوالي 220 مليار ريال وذلك بإجمالي إصدارات إضافية عن الخطة المعتمدة بمقدار 100 مليار ريال (تشمل سداد مدفوعات أصل الدين بحوالي 44 مليار ريال). كما تجدر الإشارة إلى أن الإصدارات حتى شهر سبتمبر من عام 2020 م قد بلغت حوالي 207 مليار ريال، وشكلت الإصدارات المحلية منها نسبة 78.3%

محفظة الدين العام بينما تبلغ الديون الخارجية نسبة 41.3% حتى شهر سبتمبر من عام 2020 م.

من المتوقع أن يبلغ رصيد الدين العام 854 مليار ريال أي نحو 34.3% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2020 م مقارنة مع 678 مليار ريال أي ما يعادل نحو 22.8% من الناتج المحلي الإجمالي للعام السابق.

من المقدر أن يبلغ إجمالي السحب من الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي حتى نهاية عام 2020 م حوالي 123 مليار ريال وذلك لتغطية ما تبقى من الاحتياجات التمويلية لتمويل عجز الميزانية وبعض

بينما بلغت الإصدارات المحلية 196.2% من إجمالي الدين العام حتى سبتمبر من عام 2020 م. وبذلك فإن القروض التابعة لخطة خفض القطاع الخاص، وبذلك فإن البيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات التوقية أو لايلغز هيئتها للاحتياطيات الحكومية نحو 346 مليار ريال بزيادة من 2020 م. هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من

أو الموثوقية أو الملاءمة أو المعلومات المضمنة في التقرير

الدين العام  
خلال الفترة (2019-2023 م)

المؤشر	فعلي 2019 م	توقعات 2020 م	ميزانية 2021 م	تقديرات 2022 م	تقديرات 2023 م
الدين (مليار ريال)	678	854	937	1013	1026
نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي (%)	22.8	34.3	32.7	33.3	31.7
الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي (مليار ريال)	470	346	280	265	265

## القسم الرابع

## ميزانية السنة المالية القادمة 1442/1443 هـ (2021م)

تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة  
للعام المالي 1442/1443 هـ

فيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام  
المالي 1442/1443 هـ:

البيان	القيمة (مليار ريال سعودي)
الإيرادات العامة	849
النفقات العامة	990
الفائض / العجز	-141

المصدر: وزارة المالية

■ قُدِّرَت الإيرادات العامة بمبلغ (849) مليار ريال.

■ حُدِّدَت النفقات العامة بمبلغ (990) مليار ريال.

■ قُدِّر العجز في الميزانية بمبلغ (141) مليار ريال.

■ تقدر إجمالي الإيرادات في عام 2021 م بحوالي 849 مليار

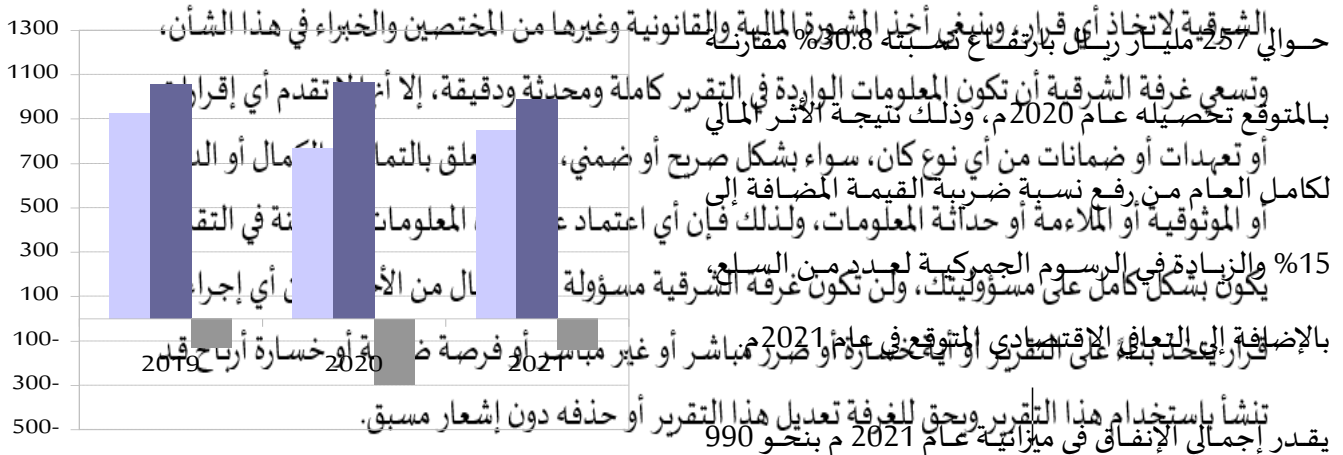
ريال بارتفاع نسبته 10.3% عن المتوقع تحقيقه في عام

2020 م، ومن المتوقع أن يستمر نمو إجمالي الإيرادات  
إخلاء مسؤولية

حتى يصل إلى 928 مليار ريال في عام 2023 م.

أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات

■ يقدر للبيانات الإحصائية من ملحوظات الخبراء في عالم 2021 م الجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة



■ إجمالي الإيرادات ■ إجمالي النفقات ■ الفائض / العجز

مليار ريال، منخفضاً عن المتوقع لعام 2020 م بنسبة

7.3% وهو ما يشكل نسبة 34.5% من الناتج المحلي

الإجمالي، وذلك مع استمرار رفع كفاءة الإنفاق.

المصدر: وزارة المالية

ما تم تخصيصه للإنفاق على بعض القطاعات الرئيسية  
في ميزانية العام المالي 1442/1443 هـ

معدل التغير (%)	النفقات المقدرة لميزانية السنة المالية 2021 م (مليار ريال)	النفقات المتوقعة لميزانية السنة المالية 2020 م (مليار ريال)	القطاعات
3.8-	186	193	قطاع التعليم
4.6	175	167	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية
3.8-	175	182	القطاع العسكري
7.2	151	141	البنود العامة
1.2-	101	102	قطاع الأمن والمناطق الإدارية
26.1-	72	98	قطاع الموارد الاقتصادية
5.9-	51	54	قطاع الخدمات البلدية
18.2-	46	56	قطاع التجهيزات الأساسية والنقل
20	34	28	قطاع الادارة العامة
<b>2.9-</b>	<b>990</b>	<b>1,020</b>	<b>الإجمالي</b>

■ **قطاع الخدمات البلدية:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الخدمات البلدية في ميزانية 2021م 51 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة لعام 2021م تطوير بيئة تراخيص البناء وتقليص عدد الإجراءات والمدة ورفع الجودة، وإطلاق المنصة الموحدة لتصاريح الحفریات «نسق» لتحسين ورفع جودة الطرق.

■ **قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية:** بلغ ما تم تخصيصه للقطاع في ميزانية عام 2021م حوالي 175 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة للعام 2021م تأهيل 4 مستشفيات مرجعية للتعامل مع الحوادث والكوارث النووية والإشعاعية، افتتاح الواحات النموذجية لكبار السن، مبادرة كنوز من وزارة الإعلام لدعم شركات الإنتاج المحلية لتوثيق التراث الثقافي والإبداع الفكري والإسهام الحضاري (إنتاج 400 فيديو قصير و3 مسلسلات للأطفال).

■ **قطاع التعليم:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي 186 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة لعام 2021م التحول نحو التعليم الرقمي لدعم تعليم أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني طفيفاً يتعلق بالوقاية من أزمات كورونا، أو زيادة كميّات مياه الطالب والمعلم، استقطاب جامعات أجنبية متميزة أو المبتدئة أو حداثه المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على الصالحين والمعلمين، وفي التقليل برنامج لفتح فروع بشكل كامل على المملكة، إطلاق المرحلة الرابعة مسؤولية في إطار الصناعات الخفيفة، وفي التقليل الوطني لبرنامج خادم الحرمين الشريفين للإستثمار أو طرحه مباشرة أو غير المباشر، أو فرص تعليمية وبرامج الإرتفاع الزراعية، جذب إطلاق برنامج الاستثمار في القطاع الخاص في المرحلة الثالثة من التقرير أو حوافز الاستثمار في القطاع الخاص لتمويل إنشاء المباني التعليمية تشمل التصميم والبناء والتجهيز وإدارة المرافق (120 مدرسة على مرحلتين، رفع مساهمة الصناعة والثروة المعدنية في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات، وتقليل زمن الفسخ الجمركي لزيادة انسيابية ومرونة في تدفق الواردات وتيسير التبادل التجاري.

فيما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية:

■ **قطاع التجهيزات الأساسية والنقل:** تم تخصيص حوالي 46 مليار ريال لهذا القطاع، وقد تضمنت المشاريع المخططة لعام 2021م رفع مستوى السلامة على الطرق، إنشاء مركز التحكم لمراقبة أنشطة النقل آلياً، توسعة صالة السفر الحالية في مطار حائل ومطار القريات لتسع مليون مسافر سنوياً في مطار حائل و500 ألف في مطار القريات، دعم متعثري سدّاد أقساط التمويل السكني المدعوم لمن يمر بظروف استثنائية مؤقتة يتوقع زوالها، استمرار تقديم الدعم المالي للقروض العقارية لمستفيدي وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية بحيث يتم دعم أرباح التمويل لمبلغ 500 ألف ريال كحد أقصى، تعزيز البنية التحتية للتورّاه الصناعية الرابعة.

أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات على الأول لقطاع الأعمال، والبلديات، وتخصيصه لهذا القطاع التعليم، بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي 186 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة لعام 2021م التحول نحو التعليم الرقمي لدعم تعليم أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني طفيفاً يتعلق بالوقاية من أزمات كورونا، أو زيادة كميّات مياه الطالب والمعلم، استقطاب جامعات أجنبية متميزة أو المبتدئة أو حداثه المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على الصالحين والمعلمين، وفي التقليل الوطني لبرنامج خادم الحرمين الشريفين للإستثمار أو طرحه مباشرة أو غير المباشر، أو فرص تعليمية وبرامج الإرتفاع الزراعية، جذب إطلاق برنامج الاستثمار في القطاع الخاص في المرحلة الثالثة من التقرير أو حوافز الاستثمار في القطاع الخاص لتمويل إنشاء المباني التعليمية تشمل التصميم والبناء والتجهيز وإدارة المرافق (120 مدرسة على مرحلتين، رفع مساهمة الصناعة والثروة المعدنية في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات، وتقليل زمن الفسخ الجمركي لزيادة انسيابية ومرونة في تدفق الواردات وتيسير التبادل التجاري.

التشغيلية بنسبة تتراوح من (70 – 95)% والاستفادة الفعالة في تقديم الخدمات الإلكترونية للمواطنين والمواطنات.

■ **البنود العامة:** بلغ ما تم تخصيصه للبنود العامة في ميزانية العام 2021م حوالي 151 مليار ريال، والتي تضمنت النفقات الخاصة بحصة الحكومة في معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية، تكلفة الدين، مخصص حساب الموازنة، المساهمات في المنظمات الدولية، البرامج والمرافق الحكومية، الإعانات، ومخصصات الطوارئ.

■ **قطاع الإدارة العامة:** بلغ ما تم تخصيصه لهذا القطاع في ميزانية 2021م نحو 34 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة للعام 2021م توظيف الوظائف النوعية وذات الأولوية في كل قطاع (115 ألف وظيفة)، وتوفير العديد من الوظائف في القطاع الصناعي والوصول إلى 1.3 مليون وظيفة بحلول عام 2030م.

■ **القطاع العسكري:** بلغ ما تم تخصيصه للقطاع العسكري في ميزانية 2021م نحو 175 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة للعام 2021م تطوير البحوث ذات الصلة بالصناعات العسكرية، تطبيق النموذج التشغيلي المستهدف بنسبة 80% لتطوير وزارة الدفاع ضمن الخطة العشرية، استمرار تنفيذ المرحلة الثانية لإنشاء ونقل قاعدة الملك سلمان وكلية الملك فيصل

#### إخلاء مسؤولية

الجوية، الاستمرار في تطوير القدرات والمنظومات أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً الدفاعية للجهات العسكرية (تشمل تطوير القدرات في 8 للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة جهات عسكرية) الشرقية لأخذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن،

■ **قطاع الأمن والمناقص:** لا تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات للقطاع في ميزانية 2021م نحو 101 مليار ريال، وقد سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير تضمنت المشاريع المخططة للعام 2021م الاستجابة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو لحوادث الأمن السيبراني الطارئة (مشروع مستمر)، توريد قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد وتركيب وتشغيل التطبيقات والبرمجيات ليدعم وتطوير تنشأ باستخدام هذا التقرير وبحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

البنية التحتية بالأنظمة والأجهزة الأمنية والتقنية وتطوير

البوابة الإلكترونية لخدمات الأحوال المدنية وربط كافة

المكاتب لتخفيض التكاليف

## أبرز التحديات المالية والاقتصادية التي تواجه الاقتصاد السعودي

تتمثل التحديات المالية والاقتصادية التي تواجه الاقتصاد السعودي على الصعيدين المحلي والعالمي فيما يلي:

❑ انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي: لقد أثرت جائحة (COVID-19) بشكل كبير على نمو الاقتصاد العالمي في عام

2020م، ومن المتوقع أن يستمر الأثر السلبي للجائحة إلى العام 2021م، مما سيشكل تحدياً للكثير من دول العالم

ومن بينها المملكة في العودة لمعدلات النمو الطبيعية وتعافي الاقتصاد. كما تواجه البلدان المصدرة للنفط صدمة

إضافية تتمثل في الانخفاض الحاد في أسعار النفط، فضلاً عن حالة عدم اليقين التي تسود الاقتصاد العالمي. حيث

أنه في حالة امتداد أثر الأزمة بأكثر من المتوقع فإن ذلك سيؤثر حتماً على النمو الاقتصادي وأداء الميزانية.

❑ تقلبات أسعار النفط: مع استمرار حالة عدم اليقين حول سرعة تعافي الاقتصاد العالمي من أثر الجائحة واحتمالية

استمرار تداعيات الأزمة إلى وقت أطول، فإن ذلك يعني صعوبة التنبؤ بمستقبل أسواق النفط، مما قد يؤدي إلى

اختلاف الإيرادات النفطية عن تقديرات الميزانية، خاصة مع التغيرات الهيكلية في أسواق النفط واتجاهات الاستهلاك

المتوقعة، ولما أجهته ذلك، تستمر المملكة في القيام بتدوير فعال لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط، وتنفيذ خططها

للبينات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة

التنوع الاقتصادي الشرفية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن،

❑ وتسعى غرفة الشرفية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات

استمرار جائحة (COVID-19): للأزمة الحالية وانعكاساتها على المستوى المحلي آثار ومخاطر ذات احتمالية عالية

أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة

على المدى القصير، ولا يمكن أن تكون هذه المعلومات بمثابة دليل على أي ضمانات أو التزامات من قبل غرفة الشرفية

يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرفية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو

معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة وتمكين القطاع الخاص وتعزيز استدامة المالية العامة وتوليد المزيد من

قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد

الوظائف في القطاع الخاص من الجدير بالذكر أنه على الرغم من المخاطر والتحديات العالمية والمحلية المشار إليها،

تسبب استحداث هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

إلا أنه في حال الخروج من أزمة جائحة (COVID-19) بشكل أسرع مما هو متوقع فسينعكس ذلك إيجابياً على أداء



## الخاتمة

تمثل الميزانية العامة للدولة حجر الزاوية أو المحور الأساسي في نظام المحاسبة الحكومية، فبدون الميزانية العامة يصعب على الجهاز الحكومي القيام بمراجعة وتحقيق أهدافه، فالميزانية هي بمثابة وثيقة قانونية تقدر فيها نفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مالية مقبلة، وتخول بموجها الوحدات الحكومية بالإنفاق على الأغراض المخططة، وذلك ضمن إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطبقاً للسياسة العامة للدولة.

..... وفي الختام نسأل الله أن يحفظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار.

وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.